مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠١٥

الخميس، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جيايي	الصين
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ٢١٣٩ (٢٠١٤) ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) الوثيقة (S/2017/623)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ٢١٣٩ (٢٠١٤) ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦)
الوثيقة (S/2017/623)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة أورسولا ميولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة. تشارك السيدة ميولر في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من عمّان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/623، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن للسيدة ميولر.

السيدة ميولر (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن السيد ستيفن أوبراين، منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس عن آخر التطورات الإنسانية في سوريا. وكما ذكرتم، فإني أتكلم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عمّان.

في وقت سابق من هذا اليوم، أتيحت لي الفرصة زيارة مخيم الأزرق، ثاني أكبر مخيم للاجئين في الأردن، بعد مخيم الزعتري. يقيم فيه نحو ٣٥ ٠٠٠ لاجئ سوري، العديد منهم ما برحوا هناك منذ عدة سنوات. ومعظمهم من النساء والأطفال. نحو ربع اللاجئين قدموا أصلا من حلب، ونحو ٢٠ في المائة قدموا من حمص. لقد مكنتني زيارتي من تكوين العديد من الانطباعات.

أولا، لأنها أوضحت مستوى الكرم وحسن الضيافة الذي أبداه الأردن وغيره من البلدان المجاورة المضيفة التي رحبت السلطات المحلية والمجتمعات المحلية لديها بتدفق اللاجئين السوريين، على الرغم من الضغوط التي وضعت على مواردها. ثانيا، رأيت العمل الهائل الذي تقوم به المنظمات الإنسانية التي مكنّت برامجها الأسر ليس فقط من البقاء، بل من العيش حياة كريمة في أصعب الظروف. والأهم من ذلك كله، أنني اهتدي بالأمل والقوة العظيمين للناس الذين التقيت بهم، رغم الظروف الرهيبة التي فرضت عليهم. إن رسالتهم واضحة، وأود أن أنقلها إلى المجلس اليوم. إن ما يبتغيه هؤلاء الناس أكثر من أي شيء آخر، هو صمت أزيز البنادق وإنهاء الصراع، وتمكنهم من العودة إلى ديارهم عندما تسود الظروف الآمنة للقيام بذلك.

إن الأمل والقوة في الأزرق يتردد صداهما في جميع أنحاء سورية، إنها حقيقة صارخة إذا ما أخذنا في الحسبان تلك الحياة اليومية للملايين من الناس داخل البلد، وهي حياة لا تزال محفوفة بالمخاطر واليأس. ولئن كنا نشهد انخفاضا في أعمال العنف في بعض المجالات منذ المذكرة المؤرخة في ٤ أيار/مايو بشأن وقف التصعيد، ولا سيما في الأسابيع الأخيرة في محافظة درعا، لا تزال الحالة الإنسانية عصيبة جدا بالنسبة لتوفير الحماية للمدنيين في العديد من أنحاء البلد. وفي منطقة الغوطة الشرقية المحاصرة في ريف دمشق، وحي جوبر في مدينة دمشق، وقد بدأت مرة أخرى العمليات العسكرية.

في أوائل ومنتصف تموز/يوليه قتلت وجرحت الغارات الجوية والقصف المدفعي على بلدتي عين ترما وحزة في ريف دمشق عدة أشخاص. في ١٦ تموز/يوليه ضربت قذيفة سوق محلية في البلدة المحاصرة كفر بطنا وقتلت أو جرحت العديد من المدنيين. في ١٩ تموز/يوليه، قُصف بقذائف الهاون مستشفى حرستا في شمال شرقي ضواحي دمشق وأبلغ عن إصابة شخص وتدمير المرافق الطبية في تذكير آخر بأن آفة الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية ماضية بلا هوادة.

ورغم الإعلان في ٢٢ تموز/يوليه عن وقف إطلاق النار على الغوطة الشرقية، تلقينا تقارير عن شن غارات جوية على بلدات دوما وعربين، وزملكا وأوتايا في الأيام الثلاثة الماضية ونجم عنها قتل أو جرح العشرات من المدنيين. وهناك حاجة إلى بذل جهود عاجلة لتهدئة الحالة، ونحض الأطراف على ضمان حماية المدنيين وحصولهم على المساعدات الإنسانية من دون عوائق. أما في إدلب، فإن الاقتتال الداخلي بين الجماعات المسلحة من غير الدول والجماعات الإرهابية في عدة بلدات معينة خلال الأسبوع الماضي تسبب في سقوط ضحايا من المدنيين وأدى إلى تصاعد التوترات.

واضطُر بعض الشركاء العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية إلى تعليق الأنشطة نتيجة لذلك.

وقد أُبلغ عن إغلاق معبر باب الهوى على الحدود التركية – وهو شريان الحياة للمدنيين في شمال غرب سورية – بسبب القتال وانعدام الأمن على الجانب السوري من الحدود من ١٩ إلى ٢٥ تموز/يوليه، بالرغم من استئناف الشحنات التجارية والإنسانية منذ ذلك الحين. أما الحالة في المناطق الواقعة في شمال غرب سورية التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة فلا تزال تبعث على القلق الشديد، لا سيما بالنظر إلى الحاجة الشديدة لما يقرب من مليون مشرد يعيشون في هذه المنطقة، بمن في ذلك العديد من المناطق التي كانت محاصرة في السابق.

لا تزال مستمرة عمليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في محافظة الرقة. ولا تزال المعارك الضارية والقصف الجوي تتسبب في سقوط ضحايا وجرحى من المدنيين. فعلى سبيل المثال، تشير التقارير إلى قتل وجرح العشرات من المدنيين نتيجة للغارات الجوية والقصف في تموز/يوليه. ولا تزال تسجل عمليات تشريد واسعة النطاق مع أكثر من ٣٠ ٠٠٠ مشرد منذ ١ تموز/يوليه، ليصل المجموع إلى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مشرد منذ ١ نيسان/أبريل في محافظة الرقة.

وما برحت هناك شواغل كبيرة في مجال حماية المشردين، لا سيما من حيث حرية التنقل خارج المخيمات التي تستضيفهم. كذلك فإن الظروف الإنسانية التي يعيشها المشردون شاقة للغاية، ولا سيما مع اقتراب الحرارة من ٥٠ درجة مئوية. وقد تبقى من ٢٠٠ ٠٠٠ إلى ٥٠ ٠٠٠ شخص داخل مدينة الرقة، المحاصرة الآن، وحالتهم خطيرة. ولا سبيل أمامهم للخروج. ولا تزال حركة المدنيين خارج المدينة في غاية الصعوبة بسبب وجود الألغام وغيرها من الذخائر غير المنفجرة، فضلا عن أنشطة القنص والقصف والغارات الجوية. مع استمرار العمليات العسكرية، يساورنا القلق من وقوع المزيد من الضحايا المدنيين، ولا سيما منذ استخدام داعش المدنيين كدروع بشرية. ذكرت منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ الشهر الماضي أنه يجب على الجهات العسكرية أن تقوم بكل ما في وسعها لكفالة حماية المدنيين المحاصرين في القتال. وتستجيب الأمم المتحدة وشركاؤها للمشردين، ونحن على استعداد لتقديم الدعم في مدينة الرقة ما أن تسمح الظروف الأمنية وإمكانية الوصول بذلك.

إن الحالة الصحية، ولا سيما قلة توافر خدمات رعاية المصابين بصدمات، مصدر قلق رئيسي في ضوء احتدام القتال وتحول خطوط المواجهة. وسنواصل العمل مع الأطراف والجهات الفاعلة ذات الصلة في الميدان لضمان تقديم الرعاية الطبية للمحتاجين إليها، ولكن هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

أما الحالة عند الساتر الترابي على الحدود السورية – الأردنية فقد أخذت منعطفا مقلقا إذ تقطعت السبل بأكثر من ٥٠ ٠٠٠ من المدنيين السوريين هناك. في ١٨ تموز/يوليه، أسفر انفجار جهاز تفجير يدوي الصنع في مخيم الركبان عن مقتل ثلاثة أطفال وجرح خمسة آخرين. وتشير التقارير إلى أن الجيش السوري يحاصر الآن المنطقة المحيطة على الجانب السوري عقب المعارك الميدانية التي دارت بينه وبين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وبالنظر إلى الحالة الأمنية والإنسانية المأساوية، من الحيوي أن تسير البرامج الإنسانية إلى المنطقة على نحو منتظم ومن دون انقطاع. كما نعمل جاهدين مع الشركاء لإيجاد حل للمحاصرين في منطقة الساتر الترابي.

أود أن أنتقل الآن إلى آخر الأخبار المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. للأسف، لا لا توجد أخبار إيجابية تُذكر. فلم تسير أي قوافل إلى المناطق المحاصرة في تموز/يوليه، وإن كانت قد استمرت عمليات الإسقاط الجوي إلى دير الزور. وفيما يتعلق بتيسير القوافل إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، انخفضت وتيرة تسيير القوافل لدينا إلى قافلة واحدة في الأسبوع في شهر تموز/يوليه، بينما وصلنا إلى ١٢٠ ٠٠٠ شخص في يلدا وببيلا وبيت سحم في ريف دمشق، والحولة وحربنفسه ودار الكبيرة. وفي الوقت نفسه، قام الشركاء في مجال تقديم المساعدات الإنسانية بتسيير قوافل من دمشق إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها في تموز/يوليه. وهذا يعني أنه في إطار خطة الأمم المتحدة في حزيران/يونيه – تموز/يوليه، وصلنا حتى الآن إلى أكثر من ثلث مليون شخص مستهدفين.

إن العقبات التي تعترض إجراءات القوافل المقررة يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك عدم الموافقة وتأخير رسائل التيسير من حكومة سورية وغيرها من التأخيرات الإدارية، وكذلك انعدام الأمن واحتدام القتال. وفي نفس الوقت، القيود التعسفية التي تفرضها بعض الجماعات المسلحة من غير الدول، والجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة والسلطات المحلية المعنية كلها لا تزال تعرقل أيضا الوصول بطرق مختلفة، ولا سيما إلى محافظة إدلب والمحافظات الشرقية في سورية. وهذا يعني أنه، بالرغم من الانخفاض في العنف، لم نتمكن من زيادة إمكانية وصولنا إلى تلك المناطق بشكل ملحوظ.

بالرغم من التحديات الأمنية وتحديات إمكانية الوصول إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، فضلا عن التهديد الكبير للعاملين في المجال الإنساني، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تنفيذ إحدى أكبر العمليات الإنسانية في العالم في سورية. ويواصل العاملون في مجال تقديم المساعدات الإنسانية الوصول إلى ملايين الأشخاص شهريا. وأحدث البيانات المتاحة والموجودة حتى أيار/مايو تبين أن العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية قد وصلوا بشكل جماعي إلى ٨,٥ مليون شخص في شهر واحد، بمن في ذلك ٤,٤ مليون من النساء والفتيات و ٤,١ مليون من الرجال والفتيان، في مجال المساعدة المتعددة القطاعات.

تجدر الإشارة بشكل خاص إلى أن منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرهما من الجهات الشريكة في مجال الصحة قد بدأت حملة للتحصين ضد شلل الأطفال هذا الأسبوع، تستهدف ٤٥٠ ٠٠٠ من الأطفال في دير الزور والرقة. وحتى الآن، تم التأكد من وجود ٢٧ حالة من حالات شلل الأطفال. وأدعو جميع الأطراف إلى كفالة سلامة ووصول أفرقة حملة التحصين. وكما يعلم الأعضاء، فإن فيروس شلل الأطفال لا يعرف حدودا أو أي انتماءات سياسية أو دينية أو أمنية، ويجب أن نسيطر عليه.

تصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الثالثة لاتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). ومنذ ذلك الحين، نجحت الخطة في عمليات التسليم التي تقوم بها الأمم المتحدة عبر الحدود التي تقدم شريان

حياة للملايين من الناس في تسع محافظات. ومع وجود أكثر من ١٥ ٠٠٠ شاحنة ترصدها آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة وتتأكد من وصولها خلال هذه الفترة لسلامة تسيير الشحنات من دون حوادث، وأهمية عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود أمر لا يطاله شك بالتأكيد. وبما أن ذلك سيظل شريانا للحياة للعديد ممن هم بأمس الحاجة إليه، فيجب الحفاظ على طريقة تقديم المعونة خلال الأشهر المقبلة.

ربما يبدو الصراع معقدا في سورية، ولكن كفالة حماية الأشخاص ودعمهم واجب علينا بوصفنا بشرا وعاملين في المجال الإنساني. لا يجب أن نقف مكتوفي الأيدي بينما يعاني المدنيون وبينما تستخدم أساليب الخوف والحرمان من الغذاء والمياه والإمدادات الطبية، وغير ذلك من أشكال المعونة كأدوات للحرب. نحن والشعب السوري نتطلع إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي اليوم لكي تتمسك الأطراف كافة بالتزاماتها الأساسية بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان؛ وتوفير الحماية للمدنيين؛ ووقف الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية؛ يجب السماح بإمكانية الوصول بانتظام ومن دون عوائق لجميع الطرائق، بما في ذلك اللوازم الطبية؛ وإنهاء الممارسة المروعة للحصار.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيدة ميولر على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نشكر الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة أورسولا ميولر، على إحاطتها الإعلامية الشاملة. ونكرر الإعراب عن امتناننا لها ولكامل أعضاء فريقها على جهودهم المستمرة في سورية. فهم دائما مستعدون وراغبون في تقديم المساعدة، بغض النظر عن الظروف الصعبة في الميدان.

للأسف، وبالرغم من تلك الجهود، أصبح توزيع المعونات عشوائيا بشكل متزايد، الأمر الذي يحول دون اضطلاع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالواجبات الموكلة إليه. إن استمرار القتال والمسائل الأمنية أو – بل على نحو غير مفهوم بصورة أكبر – عدم موافقة الحكومة السورية والبيروقراطية التي تفرضها – يحول دون تقديم جميع المساعدات الإنسانية إلى من هم بأمس الحاجة إليها. وكما أشرنا في مناسبات سابقة، ليس هذا خطأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بل خطأ مجلس الأمن والدول الأعضاء التي لها تأثير على أطراف النزاع. حتى الآن، لم نتمكن من ممارسة التأثير الفعّال لكفالة منح جميع الأطراف في النزاع السوري إمكانية وصول قوافل المعونات الإنسانية من دون عوائق.

ترى أوروغواي أن حماية المدنيين في سورية وفي اليمن وفي أية نزاعات أخرى تشكل أولوية مطلقة لنا. وحتى الآن، ما انفكت جميع الأطراف المتنازعة في سورية تتجاهل وتنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي. كما يحدث كثيرا في جميع هذه النزاعات، فإن الأشخاص الأشد ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال والشيوخ، ما برحوا الأكثر تضررا. ولهذا السبب أيدت أوروغواي إنشاء آلية دولية محايدة ومستقلة للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمرتكبة في سورية، بما في ذلك تلك التي تعتبر جرائم حرب، مثل استخدام الأسلحة الكيميائية على المدنيين.

إن توفير العدالة لمئات الآلاف من الضحايا الأبرياء لهذا النزاع سيكون أمرا حاسم الأهمية في إحلال السلام الدائم في سورية ولكي نكفل أن يتغلب هذا البلد وكافة أطياف شعبه على أهوال هذه الحرب التي دامت طويلا. وسيكون لذلك أيضا عميق الأثر على مستقبل البلد. وفي هذا الصدد، نؤيد طلب الأمين العام أنطونيو غوتيريش إحالة الأحداث التي تقع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

منذ عدة أشهر وحتى الآن، حددت الأولويات في سورية بوضوح. ومن واجب المجلس أن يحقق نتائج لإعطاء الأمل للشعب السوري في إنهاء الحرب؛ وستتم محاسبة الذين ارتكبوا فظائع منذ عام ٢٠١١، وستسود أجواء جديدة من المناخ السياسي من أجل تصويب آثار سنوات عديدة من الانقسامات والاشتباكات التي خلفت سلسلة من الموت والدمار للبلد وشعبه. وإلى أن يتحقق ذلك، يجب أن يتمثل الهدف الأساسي في إيجاد حل سياسي من شأنه أن يضع حدا للأزمة ويؤدي إلى انتقال سلمي في سورية، تتفاوض عليه كل أطياف السوريين، بوساطة من الأمم المتحدة وبدعم من المجتمع الدولي بأسره. ونثق بالمساعي الحميدة التي يبذلها المبعوث الخاص السيد ستافان دي ميستورا في جهوده لترجمة خارطة الطريق المبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) إلى خطوات ملموسة لتحقيق ذلك الهدف.

يجب أن يتمثل الهدف الثاني في الحد من مستويات العنف والتمكين من وقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء البلد. وعملية أستانا، التي تضطلع بدور إيجابي للغاية، تكمل المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف وقد حققت بالفعل تقدما كبيرا. ويسرنا أيضا أن تمكنت الولايات المتحدة وروسيا والأردن من التوسط لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في منطقة جنوب غرب سورية التي شهدت تصاعدا في أعمال العنف خلال الأشهر القليلة الماضية. ونؤيد جهود البلدان الثلاثة الضامنة، ونشجعها على مواصلة العمل على وضع اللمسات النهائية على تفاصيل تنفيذ وقف إطلاق النار في المناطق الآمنة الأربع وفي أجزاء أخرى من البلد قد تضاف إليها فيما بعد.

ومع ذلك، للشهر الثالث على التوالي، يجب علينا أن نعرب عن قلقنا إزاء استمرار انعدام المعلومات عن تنفيذ المذكرة الموقعة في ٤ أيار/مايو، ولا سيما أنه حتى الآن لم تمنح الأمم المتحدة ولا المساعدات الإنسانية إمكانية الوصول دون عوائق إلى تلك المناطق. لكن هذا يعطي بعض المؤشرات على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، مثل المساعدات الإنسانية، وحظر التشريد القسري، وحرية التنقل، بحيث يمكن للناس دخول تلك المناطق ومغادرتها بحرية.

أما الهدف الثالث الذي يكتسي نفس القدر من الأهمية، مثل عملية الانتقال السياسي ووقف الأعمال العدائية، فهو بوضوح وصول المساعدات الإنسانية. ونود الحصول على مزيد من الأخبار المشجعة ولكن من الواضح أننا لا نزال لم نحقق أي نتائج واعدة للتخفيف من معاناة ملايين المدنيين السوريين الذين يعتمدون على تلك المعونات كل يوم للبقاء على قيد الحياة. وسنواصل بالتالي الدعوة إلى الوصول الفوري والمستدام ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. ومع ذلك، يجب أن تتمثل الأولوية القصوى في رفع جميع عمليات الحصار غير المبررة.

ويجب أن نذكر أنه قد مر أكثر من عام على اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، لكن الهجمات على المستشفيات والمراكز الصحية في سورية مستمرة. وفي حزيران/يونيه وحده، أفادت تقارير بوقوع أربعة حوادث على تلك المراكز. ومن المذهل أن الأطراف لا تزال تتجاهل أحكام القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، مما يحرم الملايين من الناس من حقهم في الرعاية الطبية، ويتسبب في وقوع مئات الضحايا بين الموظفين العاملين في مجال تقديم الرعاية الطبية والصحية. وهذه الأعمال تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وتعتبر جرائم حرب. ولا تزال المواجهات والهجمات العشوائية تتسبب بإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية المدنية، التي على شفا الانهيار بعد سنوات من القصف. إننا ندين هذه الهجمات في سورية واليمن وفي أي مكان آخر تحدث فيه.

في الختام، تؤكد أوروغواي أن التنفيذ الكامل والفعال لتدابير مثل توطيد وقف الأعمال العدائية، وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والإجراءات الإدارية التي تسمح بوصول المساعدات الإنسانية يمكن أن تحدث فرقا كبيرا في حياة الشعب

السوري، الذي يطلب إلى المجلس، شهرا بعد شهر، أن يتخذ إجراءات ملموسة وفعالة على أرض الواقع.

فيما يتعلق بمناطق تخفيف التوتر التي تسمح بوقف مؤقت في الهجمات، ترى أوروغواي أنه من المهم جدا أن تكون تلك المناطق مؤقتة بغية الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية. وكما ذكرنا سابقا، من الضروري وفي أقرب وقت ممكن احترام الالتزامات التي تركز على الحالة الإنسانية. ونحن على ثقة بأنه يمكن للمجلس أن يتجاوز خلافاته وأن يضطلع بمسؤولياته في مجال السلام والأمن الدوليين.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تشكر بوليفيا السيدة أورسولا ميولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها الإعلامية. ونؤكد مجددا دعمنا الراسخ لها في اضطلاعها بمهامها.

تود بوليفيا إبراز الجهود التي بذلتها روسيا وإيران وتركيا بوصفها بلدانا ضامنة لوقف إطلاق النار في سورية. ونبرز أيضا الاجتماع الذي عقد في أستانا في ٤ أيار/مايو بوصفه خطوة إلى الأمام، من خلال إنشاء أربع مناطق لتخفيف حدة التوتر لمنع وقوع المزيد من الحوادث، ووضع حد فوري للاشتباكات المسلحة، والسماح بتحسين شروط تقديم المعونات الإنسانية من دون عراقيل. وندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاق أستانا والقرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ما دامت توجد مناطق خطرة ويصعب الوصول إليها.

ووفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أُرغم نحو ١٣,٥ مليون شخص بالفعل على الفرار من ديارهم بحثاً عن الأمان. وكثير منهم قُصّر ولذلك هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر، شُرد ٦,٦ مليون شخص داخلياً، ويعيش ٤,٦ مليون شخص في مناطق يصعب الوصول إليها وتجري مهاجمتهم باستمرار، ناهيكم عن أن نحو ٥ ملايين شخص اضطروا إلى اللجوء في البلدان المجاورة، بعد ست سنوات من العنف المستمر. وقد اضطر أكثر من نصف السكان إلى ترك منازلهم. كما فعلت السيدة مولر، نؤكد شكرنا للبلدان التي تستضيف اللاجئين.

على الرغم من اتفاقات وقف إطلاق النار، ما فتئت الهجمات المستمرة تؤدي إلى مقتل عدد كبير من المدنيين، والنساءُ والأطفالُ دائماً الأشد تضرراً. ونشعر بالجزع لكون هذه الهجمات تستهدف أيضاً البنية التحتية المدنية، مثل المنازل والمدارس والمستشفيات التي يمكن إنقاذ الأرواح فيها. إن بوليفيا، وهي بلد محب للسلام، تُصرّ على ضرورة تنفيذ واحترام اتفاقات وقف إطلاق النار. ونكرر، في الوقت نفسه، الالتزام الواجب على جميع الأطراف المعنية بضمان أمن وسلامة أولئك العالقين في النزاع. وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نُذكر الأطراف المعنية في النزاع بأن عليها أن توفّر وصول المساعدات الإنسانية غير المشروط، وأن تضمن حماية أمن وسلامة تلك المساعدات وألا تجعل من قوافل المساعدات الإنسانية أهدافاً عسكرية. ونحض أيضا على تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان التمكين من الوصول إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

ما دامت التكتيكات العسكرية تُعطى أولوية على السياسة، لن يمكن تحقيق السلام الدائم وسيظل المدنيون، لا سيما النساء والأطفال، عرضة للعنف وعدم وصول المساعدات الإنسانية وانعدام الخدمات الأساسية. ونكرر أصدق شكرنا إلى العمل الذي يقوم به الموظفون في مختلف الوكالات الإنسانية التي يجازف أفرادها بأرواحهم لتوفير الطعام والأغذية واللوازم الطبية وكذلك المساعدة للتخفيف من حدة الأزمة التي يمر بها الشعب السوري. ونحض أطراف النزاع على احترام القانون الدولي الإنساني والعمل المحفوف بالمخاطر الذي يقوم به الموظفون في الميدان.

وننوه بالعمل الذي اضطلع به المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية سواء بضمان الأمن في نشر المساعدة الإنسانية أو بإجلاء السكان من المناطق التي حدثت فيها اشتباكات مسلحة.

نُعرب، مرة أخرى، عن إدانتنا الشديدة لجميع أشكال الإرهاب. إنه عمل إجرامي ولا مبرر له بغض النظر عن سببه أو مكانه أو زمانه أو الجهات المنفذة له. ونؤكد من جديد أنه يجب على جميع الدول أن تُكافح هذه الآفة باستخدام جميع الوسائل السلمية المتاحة لنا وميثاق الأمم المتحدة، والصكوك الدولية الأخرى.

وفي هذا الصدد، ندين الهجمات الإرهابية على السفارة الروسية في دمشق التي وقعت في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه. تؤمن دولة بوليفيا المتعددة القوميات إيماناً راسخاً بضرورة الاستمرار في إنشاء المزيد من مناطق تخفيف حتى يمكن إيصال المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين. ونرحب في هذا الصدد بوقف إطلاق النار في جنوب غرب سورية، المتفق عليه في ٧ تموز/يوليه بين روسيا والولايات المتحدة والأردن، وكذلك الأعمال التي نفذت في مُنتديات القاهرة وموسكو.

أخيراً، إن الطريقة الوحيدة لحل هذا النزاع هي من خلال عملية سياسية شاملة للجميع ومنظمة بقيادة الشعب السوري وموجهة لأجله. لذلك نكرر دعمنا للتقدم المحرز في اجتماعات أستانا وجنيف. وتحدونا آمال كبيرة في أن تؤدي هذه الحوارات إلى سلام دائم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (سورية): السيد الرئيس، اطلعت حكومة بلادي على التقرير الشهري الـ ٤١ (S/2017/623)، وهي إذ تلحظ وجود تطورات ملحوظة نسبية في لغة التقرير وفي أجزاء منه، لا تزال تُعبّر عن الأسف لاستمرار معدّيه بإغفال الأسباب الحقيقية لتراجع الوضع المعيشي للمواطنين السوريين وتجاهل العوائق الحقيقية التي تعترض فعلاً عمليات الوصول الإنساني، وفي مقدمتها:

أولاً، الأوضاع الأمنية الحرجة الناجمة عن إرهاب داعش وجبهة النصرة وما يرتبط بهما من مجموعات وكيانات وأفراد، هذا إلى جانب الاقتتال الدائر فيما بين هذه المجموعات الإرهابية المسلحة منذ مدة، وعدم سماحها بدخول القوافل أو بإزالة الألغام من طريقها، أو عدم اتفاقها على إدارة المعابر.

ثانياً، التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على الشعب السوري، وهي تدابير نتجت عنها تداعيات سلبية خطيرة على الوضع الإنساني في سورية، بما في ذلك قطاعات الخدمات الأساسية من قبيل الصحة والمياه والكهرباء والتعليم. وخلقت هذه التدابير صعوبات لوجستية تعوق تنفيذ الخطط الإنسانية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: محدودية عدد الشاحنات التي يستطيع الهلال الأحمر العربي السوري تسييرها، إلى جانب نقص الوقود اللازم لتسييرها، أضف إلى ذلك استهداف الطائرات الحربية الأمريكية لمحطات الطاقة ومحطات المياه والبنى التحتية.

ثالثاً، تراجع حكومات الدول المانحة عن التعهدات التي تعلن عنها بخيُلاء في مؤتمرات دولية استعراضية تعقد في ظل تغييب كامل للحكومة السورية، وهي المعني الأول بالأمر، مما جعل نسبة تمويل خطط الاستجابة الإنسانية لا تتجاوز حتى اليوم ٢١ بالمئة فقط، وهو عائق جوهري يتجاهل معدو التقرير ذكره حتى اليوم.

رابعاً، استمرار بعض الأطراف الإقليمية والدولية في التدخل السلبي بالشأن السوري بهدف تحقيق أجنداتها الهدامة، وإطالة

أمد الأزمة، وعرقلة الجهود الرامية للتوصل إلى حل سلمي من خلال عملية سياسية وبقيادة سورية ودون تدخل خارجي.

وأنا هنا أتكلم بمنطق العارف، أيها السادة الزملاء، لأنني كنت غائباً عنكم طوال الأشهر الثلاثة الماضية لانخراطي في عملية أستانا وفي عملية جنيف، وأعرف تماماً من الذي كان يعرقل الاتفاقات في كل من أستانا وجنيف.

نجتمع اليوم لمناقشة التقرير الحادي والأربعين،، أي أننا، وبعد ثلاث سنوات ونصف على هذه الممارسة الشهرية، مازلنا نطلع على تقارير غير ناضجة مهنيا ونستمع لإحاطات إعلامية كيدية – مرة من عمان ومرة من بيروت ومرة هنا ومرة من جنيف، لكننا لم نسمع أبدا أي إحاطة إعلامية من ممثلي الأمم المتحدة من دمشق – تقارير تتناقض في بنائها ومقارباتها مع الغايات الإنسانية النبيلة التي من المفترض تحقيقها من خلال عملية لا يمكن أن تنجح أساسا من دون التعاون والتنسيق والشراكة الإنسانية المتجردة من كل اعتبارات سياسية بين الحكومة السورية والأمم المتحدة.

أشير هنا إلى ما قالته قبل قليل السيدة ميولر من عمان، عندما أشارت – في كل إحاطاتها الإعلامية لم تذكر إطلاقا أي تعاون مع الحكومة السورية، لم تذكر إطلاقا أي إشارة إلى الحكومة السورية. قالت إنها ”قدمت مساعدات لثمانية ملايين شخص“ – أي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قدم مساعدات لثمانية ملايين شخص في كوكب المريخ – ”وقامت بحملات تلقيح لملايين الأطفال“ – في كوكب عطارد – ”وقدمت مساعدات إنسانية وصحية للملايين“ – في كوكب الزهرة، حيث لا توجد حكومة. لم تقل إنها قامت بكل هذه الأنشطة الإيجابية بالتعاون مع الحكومة السورية. لم يكن بالإمكان أن يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بكل هذه الأعمال الإيجابية لولا تعاون الحكومة السورية معه، لكنها لم تذكر أي كلمة عن تعاون الحكومة السورية مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومع وكالات الأمم المتحدة. هذا ما نعنيه بالقول أن هناك عدم نضج مهني في تقارير الأمم المتحدة عن الوضع الإنساني في سورية. نحن نريد شراكة – شراكة إنسانية مع الحكومة السورية، لا أن يحل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية محل الحكومة السورية، هذا الأمر لن نسمح. ثم قالت السيدة ميولر حرفيا: ”نحن والشعب السوري نرنو إلى مجلس الأمن ونطلب منه حماية المدنيين“. من نصَّب السيدة ميولر متحدثة باسم الشعب السوري؟ كيف تتجاوز ولايتها وتقول إنها هي، والشعب السوري، تطلب من مجلس الأمن حماية المدنيين؟ كيف تتجرأ السيدة ميولر على أن تقول هذا الكلام في مجلس الأمن؟

أؤكد بكل أسف أن الغاية من التقرير الشهري قد تم تبديلها عن عمد بحيث انتقلت من التركيز على الصعوبات التي يواجهها الوصول الإنساني في سورية، من أجل تجاوزها، إلى استغلال التقرير من بعض الدول دائمة العضوية في هذا المجلس وأطراف أخرى وجعله وسيلة للتشهير بالحكومة السورية والضغط عليها وعلى حلفائها في حربهم على الإرهاب، وغطاء لمحاولة توجيه قوافل المساعدات الإنسانية إلى الجماعات المسلحة بدلا من وصولها إلى المواطنين السوريين الذين يستحقونها فعلا، وذلك بغية إطالة الأزمة، ورفع معنويات الإرهابيين الذين يستخدمون المدنيين دروعا بشرية. حتى استخدام الإرهابيين للمدنيين كدروع بشرية شككت به السيدة ميولر عندما قالت: ”وردت مزاعم عن استخدام داعش للمدنيين كرهائن بشرية“ مزاعم، بعد كل هذه الفضائح في الموصل وحلب وحمص وتدمر والرقة، حتى الآن السيدة ميولر ليست مقتنعة بأن تنظيم داعش يستخدم المدنيين كرهائن بشرية. هي عندها مزاعم، وردتها مزاعم.

إن الحكومة السورية لا تألو جهدا في القيام بواجباتها في تحسين ظروف الحياة للمواطنين السوريين في مختلف المناطق ومن دون تمييز. غير أن بعض مسؤولي الأمم المتحدة المعنيين بالعملية الإنسانية، لا سيما في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قد

دأبوا على رفض منطق الشراكة الإنسانية والتعاون مع الحكومة السورية وفضلوا منطق الخصومة، وهدم جسور التعاون والثقة معها لصالح التشكيك في مصداقيتها كشريك إنساني لا بد من التعاون معه لتنفيذ خطط الاستجابة الإنسانية.

اسمحوا لي في هذا السياق، وليسمح لي السيد وكيل الأمين العام شخصيا والسيدة ميولر، أن أعرض معلومات موثقة ومسجلة في محاضر رسمية، ونحن مسؤولون عنها كحكومة، ومضمونها أن مسؤولين في وكالات دولية وأخرى أممية تعمل على الأرض في سورية قد نأوا بأنفسهم عما يرد في التقرير الشهري للأمانة العامة من معطيات تتعلق بعمل وكالاتهم في سورية، بل وأكدوا لنا أنهم لم يزودوا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بهذه المعلومات والمعطيات ،وأنهم يرفضون إدراجها في التقرير الشهري بهذه الطريقة السلبية المجتزأة، لأنها لا تعكس حقيقة عملية التنسيق والتعاون الفعّال القائمة مع الحكومة السورية في مجال إيصال المساعدات الإنسانية. هذا ما نسمعه من ممثلي الأمم المتحدة في دمشق!

في المقابل، أكد هؤلاء المسؤولون الدوليون والأمميون أن بعض مسؤولي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يحرضونهم على الحكومة السورية – يحرضونهم. ويزعمون أمامهم أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لا يحتاج إلى التنسيق مع الحكومة السورية للقيام بنشاطاته في كواكب المريخ والزهرة وعطارد. ولا حاجة للتذكير بأن هذا الكلام يخالف التزامات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تجاه الحكومة السورية بموجب القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

في هذا السياق تنبه حكومة بلدي معدي التقرير إلى أن انتقاد المصالحات الوطنية إنما يوجه رسائل دعم سياسي إلى الإرهابيين ومموليهم، لأن هذه المصالحات الوطنية شكلت وما زالت تشكل نهاية لمعاناة ملايين المدنيين ممن استخدمتهم المجموعات الإرهابية المسلحة كدروع بشرية لسنوات طويلة. إن جوهر هذه المصالحات يقوم بكل شفافية على منح الخيار لأي مسلح لتسوية أوضاعه وتسليم سلاحه والبقاء مع عائلته في منزله أو مغادرة المنطقة التي تشملها المصالحة إلى منطقة أخرى، من دون ممارسة أية ضغوط عليه أو على المدنيين المقيمين في تلك المنطقة. وهو الأمر الذي سمح للكثير من العائلات بالعودة إلى منازلها وحياتها الطبيعية. فهل في ذلك ما يقلق معدي هذا التقرير ويزعجهم؟ أم هو أمر يستحق منهم الإشادة والتشجيع، بل ومحاولة الانخراط الإيجابي فيه؟

في مقابل انتقاد المصالحات الوطنية، لا يجد معدو التقرير الإنساني غضاضة في رفض توجيه الاتهام المباشر لطيران ما يسمى بالتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأسلحة الحارقة وبقصف وإزهاق أرواح آلاف المدنيين الأبرياء وتدمير البنى التحتية السورية، بما فيها السدود والجسور والمشافي والمدارس والمؤسسات والمنشآت الإنمائية للشعب السوري وموارده الاقتصادية التي يحتاجها لإعادة الإعمار، وفي مقدمتها آبار ومنشآت وتجهيزات النفط والغاز والعاملين فيها. أذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر، المجازر التي ارتكبت بحق المدنيين في مدينتي الميادين والبوكمال في منتصف شهر أيار/مايو الماضي، وفي بلدة الصور وقرية الدبلان ومنطقة الميادين وقرية ذيبان بريف دير الزور في أواخر شهر حزيران/يونيه الماضي، وفي منطقة تل الشاير في ١٩ حزيران/يونيه وفي قرية الزيانات في ٤ تموز/يوليه الماضي وفي قرية كشكش في ١٢ تموز/يوليه الماضي في ريف الحسكة الجنوبي. هذه أمثلة فقط. وهنا أوجه سؤالي إلى معدي التقرير وإلى المسؤولين الأمميين الموجودين على الأرض السورية: ألا تعتبر الخسائر في الأرواح التي تتجاوز الآلاف، والأضرار الهائلة في البنى التحتية السورية التي تجاوزت مليارات الدولارات، والتي تسببت بها أعمال القصف الوحشي لما يسمى بالتحالف الدولي. ألا تعتبر هذه الخسائر والأضرار جزءا من المعاناة الإنسانية للشعب السوري؟ ألا تستحق هذه الأرقام أن

تدرج بالتفصيل في تقاريركم الشهرية؟ ألا يتوجب على الأمم المتحدة أن تبادر، في إطار عملها الإنساني في سورية، إلى تعويض المدنيين السوريين عن بيوتهم ومزارعهم ومصانعهم، التي دمرها هذا التحالف غير الشرعي، وعن مدارس أطفالهم الذين قتل هذا التحالف العشرات منهم؟

من سيسدد قيمة الأضرار التي ألحقها هذا التحالف بمحطات الكهرباء، والمياه، والسدود والجسور وبمنشآت النفط والغاز السورية؟

انطلاقا من حرص الحكومة السورية على إيضاح الحقائق بشأن تنفيذ خطة تسيير قوافل المساعدات الإنسانية إلى المناطق غير المستقرة، فإن حكومة بلدي وجهت العديد من الرسائل إلى الأمانة العامة وإلى مجلس الأمن وإلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، تتضمن معلومات وإحصاءات عن الأرقام الدقيقة للقوافل الإنسانية، التي قدمها شركاء وطنيون في عملية الوصول الإنساني. ومع ذلك يصر معدو التقرير ومسؤولو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على ممارسة لعبة العبث بالأرقام خدمة لأجندة الضغط والابتزاز ضد حكومة بلدي. ولا نعرف كيف يتحدث معدو التقرير عن قافلتين إنسانيتين فقط منذ مطلع هذا العام، في حين تؤكد الوقائع لدينا وصول ٤٨ قافلة منذ مطلع العام ٢٠١٧ وحتى تاريخه، لا حظوا الفرق، التقرير يقول وصول قافلتين فقط – ونحن نقول ٤٨ قافلة – إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، والتي استفادت منها ٥٨٠ ٤١٢ عائلة. هذا يعني نصف مليون عائلة تقريبا وما يزيد على مليوني مواطن. أعيد كلامي ٤٨ قافلة، وليس قافلتين كما ورد في التقرير.

أما فيما يخص ما أشار إليه التقرير عن وجود ١١ منطقة محاصرة، فإن حكومة بلدي تؤكد مجددا أن المسؤولية في فرض الحصار تقع على عاتق الجماعات الإرهابية المسلحة التي تحاصر هذه المناطق من الداخل ومن الخارج وتتخذ من سكانها المدنيين دروعا بشرية، وتقوم باحتجاز المواد والمساعدات الغذائية والطبية وتمنعها عن المدنيين الرازحين تحت الظلم وبشاعة ممارساتها، بل تبيعهم إياها بأسعار خيالية لا طاقة لمعظمهم بها. إن تجربة الأحياء الشرقية لمدينة حلب ما زالت ماثلة أمامنا إلى اليوم. تذكرون أنه بعد تحريرها من الإرهاب، تم اكتشاف آلاف الأطنان من المواد الغذائية والطبية في المخازن التي كانت تسيطر عليها المجموعات الإرهابية المسلحة في حلب الشرقية. والآن يتكرر ذات السيناريو في مناطق أخرى، ولا سيما في الغوطة الشرقية. ومع ذلك فإن عيون معدي التقرير قد أصابها رمد أخلاقي جعلها لا ترى إلا ما هو سلبي وتشكيكي وتسهو عما هو إيجابي ويقيني.

أما فيما يتعلق بمزاعم إزالة الحكومة السورية مواد طبية من القوافل، فإن حكومة بلدي تؤكد أن المواد التي تتم إزالتها هي إما مواد خاصة بالعمليات الجراحية المعقدة ويتم إرسالها إلى مناطق لا توجد فيها مستشفيات ولا كوادر طبية متخصصة لإجراء مثل هذا النوع من العمليات الجراحية، أو أنها مواد زائدة عن حاجة المناطق التي ترسل إليها، حيث لا يوجد تناسب بين عدد القاطنين وكميات المواد الطبية التي يتم إرسالها. وأشير، في هذا المجال، إلى أن الحكومة السورية تستجيب لطلبات إخلاء المرضى من المناطق التي تصفها الأمم المتحدة بالمحاصرة أو يصعب الوصول إليها وتنقلهم إلى مستشفيات حكومية لتلقي العلاج وإجراء العمليات الجراحية اللازمة.

وفي مقابل ذلك كله، يلجأ موظفو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى المماطلة والتأخير في اتخاذ الإجراءات اللازمة من طرفهم من أجل تسيير القوافل الإنسانية، بل يرفضون تسيير هذه القوافل إلى الكثير من المناطق التي تستحق المساعدة، وتقديم الدعم لها. ويتعمدون التركيز على مناطق بعينها تتواجد فيها تنظيمات إرهابية مسلحة ويتعمدون إهمال مناطق لا توجد فيها مثل هذه التنظيمات. وأشير، في هذا الصدد، إلى أن بلدتي الفوعة وكفريا ما زالتا تعيشان تحت حصار إرهابيي تنظيم جبهة

النصرة والجماعات الإرهابية المتحالفة معه منذ ٣ سنوات ونصف السنة. ومع ذلك، توقفت الأمم المتحدة عن المطالبة بتسيير أية قوافل إنسانية إلى سكان هاتين البلدتين وعددهم ٧ آلاف مواطن سوري، بعد أن انتهى العمل باتفاق البلدات الأربع قبل عدة أشهر. إنني أطالب مجلس الأمن اليوم وهو منعقد لبحث الوضع الإنساني في بلدي، سورية، أن يبادر إلى اتخاذ كل ما هو جاد وضروري لإنهاء معاناة هاتين البلدتين وأهلها الذين تحاصرهم المجموعات الإرهابية المسلحة، سعيا منها لإبادتهم بشكل جماعي من خلال القصف، والقنص، والتجويع كما استهدفت المئات منهم في تفجير الراشدين، كما تذكرون، الذي وقع في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ وذهب ضحيته أكثر من ١٢٠ طفلا وامرأة.

أؤكد من جديد على أن الغاية الإنسانية من العملية الإنسانية في سورية، هي المساهمة في إنقاذ ملايين السوريين من تداعيات الأزمة والحرب الإرهابية التي يتعرضون لها منذ ٧ سنوات وحتى اليوم. وعلى هذا الأساس، فإن نجاح هذه العملية الإنسانية يتطلب، قبل كل شيء، بناء جسور الشراكة الإنسانية الحقيقية، أعيد، الشراكة الإنسانية الحقيقية، وترسيخ عوامل وظروف الثقة والشفافية المتبادلة بين الحكومة السورية والأمم المتحدة.

أتمنى أن تستضيفوا، في الإحاطة الإعلامية القادمة، أحد ممثلي وكالات الأمم المتحدة العاملة في سورية.

الرئيس (تكلم بالصينية): لقد طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ردا على بيان المتكلم الأخير، أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمينة العامة المساعدة ميولر وأفرقة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة المتفانية الشجاعة. فهم وشركاؤهم في التنفيذ في الميدان يعملون على إنقاذ الأرواح ويساعدون الشعب السوري يوميا، في حين تواصل الحكومة السورية ترويع شعبها، والتسبب في معاناة لا يمكن تصورها. إننا ندعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

بما أن هذه آخر جلسة مقررة لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه، قبل أن أرفع الجلسة، أعرب عن خالص تقدير وفد الصين لأعضاء المجلس، وبوجه الخصوص زملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم، وأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا.

لقد كان بالفعل شهرا حافلا بالعمل، وشهرا حشدنا فيه طاقاتنا لتحقيق توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل الهامة في نطاق اختصاصنا. وما كان لنا أن نفعل ذلك لوحدنا لولا العمل الشاق والدعم والمساهمات الإيجابية التي قدمها جميع الوفود وممثلو الأمانة العامة، علاوة على جميع موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين، والتحريريين. أما وقد اختتمنا رئاستنا، فإني أعرف أنني أتكلم بالنيابة عن المجلس كله في تمنياتنا بالتوفيق لوفد مصر في رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١١.